وضعته موضع منصرف صرفت المثال نحو قولك هذا رجل فعلى لأنه مختص بالمذكر كذلك كل فعلي غير مصروف لأن هذا المثال مختص بألف التأنيث، وكذلك كل فعلاء غير مصروف أيضاً لأنه مختص بالتأنيث فهما مثالان لما لا ينصرف البتة ولهذا قال: وتقول هذا رجل أفعل منك، فلم تصرف لأنه لم يشرك الاسم هنا فهو مثال الصفة. وكذلك كل أفعل زيد هو مثال للفعل وليس بعامل في الفاعل لأنه لم يستفد فعلاً في الكلام ولكنه تمثيل ولم يشركه فيه غيره فجاء بالمثال محكياً على بنائه في الفعل وذكر معه الفاعل فوقعت الجملة محكية بعد كل. **وافعل هنا مثال للفعل وليس بعامل في الفاعل لأنه لم يستفد فعلاً في الكلام ولكنه تمثل** مثل به عامل الفاعل فجرى عليه حكمه كما جرى على مثال الوصف ذلك.

وخطأ أبو عثمان المازني سيبويه في ترك صرف هذا رجل أفعل، قال لأنه مثال لا صفة. وهو قول ساقط، وقد علمنا أنه مثال لكنه لم يشرك الاسم كآدم وأحمر[1] أي أنه وصف ثابت.

وخطأه أبو العباس في ذلك وذهب مذهب سيبويه ثم حكى عنه اتباع المازني في قوله وليس بشيء لما ذكرنا.

وكذلك قال في كل أفعل زيد هو فعل عامل في فاعله ولم يجعله مثالاً ولذلك لزمه الفتح وهو حكاية.

= وسيبويه أن ما كان على هذا المثال وكان وصفاً لا ينصرف وما كان اسماً على هذا الكلام انصرف.

(1) آدم هنا وصف ثابت أي مستعمل في الكلام فلا تحتاج إلى أن تقول كل آدم يكون وصفاً فتوهم أن آدم يكون غير وصف.

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص 24

بل نقول كل أفعل يكون وصفاً